



الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين والانتلاف الفلسطيني للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (عدالة) يطلقان حملة لدعم الأونروا تحت شعار

"الأونروا حق.. حتى العودة"

في الوقت الذي يستمر فيه الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بحرمان اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم من حق العودة إلى أراضيهم والتعويض وجبر ما لحق بهم من أضرار على مرّ عدة عقود. وفي الوقت الذي تعاني فيه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" من أزمة مالية خانقة وهو الأمر الذي ينعكس بالضرورة على مستوى ونوعية الخدمات المستحقة للاجئين؛ يتواصل الضغط السياسي، ولا سيما الأمريكي، على الأونروا في محاولة لإغلاق هذه الوكالة الدولية بشكل كامل، وبالتالي إنهاء قضية اللاجئين والمهجرين وطمس حقوقهم للأبد.

وقد رافقت الأونروا منذ نشأتها ونتيجة للفصور في هيكلية عملها الأساسية الأزمات المالية المتعاقبة بحيث أنها اعتمدت منذ البدء على التبرعات الطوعية غير الملزمة لدول العالم؛ الأمر الذي جعلها رهينة للابتزاز السياسي من جهة ولتقلبات موازين القوى الدولية في العالم من جهة أخرى. وبالضرورة فإنّ الأزمات المالية ستعكس بشكل مباشر على مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها الأونروا، مما شكّل سبباً إضافياً لتعميق الأزمة الإنسانية واتساع فجوة الحماية التي تُلبّي احتياجات اللاجئين، بالإضافة إلى حرمانهم من جملة من الخدمات الأساسية أهمها خدمتي الصحة والتعليم. كما ولجأت الأونروا إلى الاستغناء عن خدمات الآلاف من موظفيها في كافة مناطق عملياتها الخمس (قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، لبنان، سوريا).

ويهدف هذا الضغط والابتزاز على الأونروا من خلال حجب التمويل عنها والدعوة إلى إنهاء عملها، إلى تحويلها إلى وكالة شكلية غير فاعلة، على غرار لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين والتي أُسست بموجب القرار 194 في العام 1948، وتم تكليفها في حينها بتوفير الحماية للاجئين وممتلكاتهم وتمكينهم من العودة إليها في أقرب وقت ممكن.

إن نشوء وتطور الأزمة المالية لوكالة الغوث لا ينفصل عن التطورات السياسية والدعوات الإسرائيلية والأمريكية إلى إنهائها. وقد تصاعدت وتيرة هذه الدعوات في ظل الحديث عن "صفقة القرن" من قِبل الإدارة الأمريكية، حيث أوقفت الولايات المتحدة تمويلها للأونروا مع الضغط باتجاه نقل مسؤوليات المجتمع الدولي اتجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول العربية، خاصة الخليجية منها. ومن جهة ثانية تعمل على نقل مهمات الأونروا إلى الدول المضيفة أو إلى مؤسسات دولية أو أهلية أخرى.

كما أنها تزامنت مع تمرير "الكنيسيت" لقانون القومية، والذي يحصر حق تقرير المصير في فلسطين باليهود، ويفتح الباب على مصراعيه لـ "الشتات اليهودي" في فلسطين، بينما تستمر في حرمان اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين أصحاب الأرض من أبسط حقوقهم في العودة والتعويض وجبر ما لحق بهم من أضرار وتقرير المصير.

إن الاستهداف المتزايد الذي تتعرض له حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقوق اللاجئين، يستدعي وقفة جديّة من منظمة التحرير الفلسطينية، واللجان الشعبية، ومؤسسات المجتمع المدني المحلي والعالمي أمام مسؤولياتها في مواجهة هذه الهجمة. وعليه، فإننا في الشبكة العالمية للدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وائتلاف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (عدالة)، نعلن إطلاق حملة: "الأونروا حق حتى العودة"، لتسليط الضوء على أزمة الأونروا، والعمل على الضغط على المكلفين وصناع القرار محلياً ودولياً للاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وبناءً على ما سبق، فإن الحملة تدعو كافة الفعاليات المحلية والدولية للانخراط في الأنشطة الشعبية وفعاليات المناصرة، التي ستتواصل وتتصاعد على مدار العام القادم خصوصاً وأن التصويت على تجديد ولاية الأونروا سيبدأ في حزيران 2019.

وإننا في حملة " الأونروا حق حتى العودة" ندعو إلى حماية الأونروا وحقوق اللاجئين والمهجرين من خلال:

- أولاً: توفير الموازنة العاجلة اللازمة للأونروا، باعتبارها مسؤولية دولية وليست عربية، وخصوصاً من قبل هيئة الأمم المتحدة نفسها، لأنها المسؤولة منذ البداية عن خلق قضية اللجوء الفلسطيني، وملزمة بتوفير الحماية الدولية للاجئين.
- ثانياً: تحويل مساهمات الدول في موازنة الأونروا من مساهمات طوعية إلى مساهمات أساسية إلزامية تقررها الجمعية العمومية ضمن موازنتها السنوية، بما يضمن الحد الأدنى من الموازنة السنوية اللازمة للأونروا للقيام بمهامها.
- ثالثاً: توسيع صلاحيات وولاية الأونروا وتمكينها من توفير الحماية الدولية بأركانها الثلاثة (الحماية الانسانية والقانونية والفيزيائية) للاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.
- رابعاً: عدم زج الأونروا بأي صفقة سياسية يتم طرحها، والتأكيد على أن حل مشكلة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين يتم بتحقيق حقهم في العودة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 لعام 1948، وقرار مجلس الأمن 237 لعام 1967 موضع التنفيذ.
- خامساً: الدفاع عن الأونروا ووجودها وبرامجها، ورفض نقل مهماتها إلى الدول المضيفة مقابل تقديم منح لهذه الدول، بما في ذلك السلطة الفلسطينية و/أو نقلها إلى هيئات ومؤسسات دولية وأهلية أخرى.
- سادساً: رفض الإجراءات التي قد تضطر الأونروا لاتخاذها بحكم نقص الموازنة، ومواجهتها تكون بإسناد الأونروا عبر توجيه الفعل السياسي، والدبلوماسي والشعبي إلى تحميل المسؤولية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

العودة حق وإرادة شعب